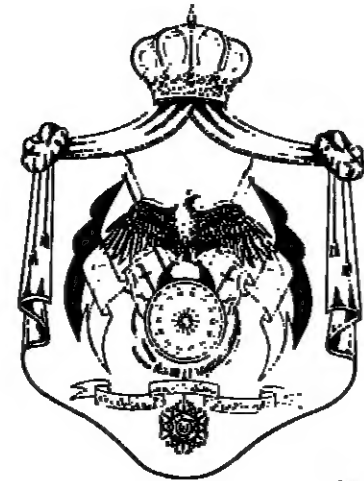


هكذا منه لأصل



الأردن الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٤١٩ هـ . الموافق ٢٢ آب سنة ١٩٩٨ .

عدد ممتاز : ٤٢٩٨

تصدر عن رئاسة الوزراء

طبع في المطابع العسكرية
توزع من قبل وزارة المالية

المرّة ، كانت الظروف الاصح والادق ، فعملية السلام تتأرجح ،
وعملنا بايمانكم ، سعياً " لاعادة هبتها والامال المعقودة عليها ،
والاقتصاد يعاني من ثقل المسؤولية في ظل ظروف اقليمية ودولية
معقدة ، ومشاكل العمالة وافرازاتها ، والموازنة تقف عند نقاط
حرجية ، فعملنا بكل طاقاتنا ، وقدمنا ما وسعنا الجهد لكي نواجه
التحدي ونتجاوز الصعاب ، فنجحنا وبحمد الله في تحقيق الكثير ،
واجتهدنا ما وسعنا الاجتهاد ، ونحن يا سيدي كبقية البشر ، نصيب
ونخطيء ، لكننا لم نكن الا جند الحسين نستمد منكم الشجاعة والروح
العالية التي لا تسعى لتحميل الغير مسؤولياتها ، ولا تتهرب من
واجباتها .

مولاي صاحب الجلالة الهاشمية ،

لقد قامت هذه الحكومة ، بما أوكلت اليها ووجهت ، فقد أشرفت
على انتخابات مجلس النواب الثالث عشر ، بكل النزاهة والامانة التي
أردت ، وعقدنا عشرات الاتفاقات مع الدول الشقيقة والصديقة ، ودخلنا
في اتفاقية التجارة العربية الحرة ، ووقعنا اتفاقية الشراكة الاوروبية ،
وانتهجنا سياستنا الخارجية وفق ما اختطموه لنا ، فاعدنا بناء علاقاتنا مع
دول عربية واسلامية ، ووسعنا آفاق تعاملنا مع دول في آسيا وافريقيا .

لقد بذلت هذه الحكومة يا مولاي جهوداً كبيرة لدفع الاقتصاد والبناء ، مقدرة انجازات من سبقها ، وتحققت بعض النجاحات ، ووضع لكل قطاع انتاجي وخدمي استراتيجية طويلة الامد ، وخطة قريبة الاجل ، ايماناً بتكامل حلقات العمل والجهد ، وتعزيزاً للاستمرارية التي تتخذ منكم يا مولاي عنواناً وعنواناً .

مولاي صاحب الجلالة الهاشمية ،

لقد بذلت الحكومة جهوداً كبيرة لتعزيز الحياة المدنية والمؤسسة الديمقراطية ، فقدمت الى مجلس الامة عشرات التشريعات الاقتصادية والقضائية ، وتم انجاز الاكثر منها ، وبفضل توجيهاتكم السامية ، تم دعم الجهاز القضائي وتوسيع مظلته ، واعادة هيكلته ، وتعزيز منهج اللامركزية وتوسيع قاعدة الحرية والمشاركة في صنع القرار .

ورغم مغادرة الظروف وقسوتها أحياناً ، فإن عزمنا التي تستمد من عزيمتكم مضياء لم تُلْ له قنافة ، بل مضت بكل همة وثقة لكي تتجزأ أقصى ما تستطيع . ولقد آن الاوان يا مولاي أن تضع هذه الحكومة عصي الترحال ، وتفسح المجال لفريق جديد من أشاوس الحسين وجنوده الغر الميامين لكي يكمل المسيرة في ظل رايتكم . ولذلك

فانني أضع كتاب استقالاتي بين يدي مولاي الكريمين ، راجياً أن تتكرموا بقبولها ، ولسوف أبقى - كما عهدتموني يا مولاي - الجندي الوفي والمواطن الذي عرفتموني ، وستبقى رايتكم خفاقة تتحدث الطامعين ، وستظل معكم وبكم هاماتنا مرفوعة وجباهنا عالية ، وسأبقى ما حييت ، أحفظ لقرة عينكم سمو الأمير الحسن ولي عهدكم المحبوب من أعماق قلبي ما أحاطني به من رعاية وحذب وتوجيه مستمر ، مما كان له أكبر الاثر في نفسي وفي حسي ووجداني ، وسيبقى هذا القلادة والطوق الذي أعتز به وأباهي .

حفظكم الله من كل سوء ، وأبقاكم الذخر والسند لامتكم وبلدكم ، وأن يكلل خطاكم ومساعدكم بالنجاح والتوفيق ،
انه نعم المولى ونعم النصير ،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

خادمكم الأمين
د. عبدالسلام المجالي

عمان في ٢٧ ربيع الثاني ١٤١٩ هجرية
الموافق ٢٠ آب ١٩٩٨ ميلادية

نص الرسالة الملكية السامية بالموافقة على استقالة الوزارة

عزيزنا دولة الأخ الدكتور عبد السلام المجالي

تحية طيبة وبعد،

فقد كنت دائما رفيق الدرب ، وأخا على الطريق ، ووجدت فيك دائما نعم الصديق الصدوق ، والمستشار الأمين ، وقد استقر رأيي ، بعد التشاور مع أخي وقرّة عيني ، نائبي سمو الأمير الحسن بن طلال ، على قبول استقالة حكومتكم ، وسوف نختار معا أخوة لك ، من خيرة أبناء البلد ونوائه ، لكي يحملوا المشعل ، ويسيروا على درب الخدمة العامة ، وقضاء مصالح الناس ، بما يرضي ضمائرنا ، ويريح قلوبنا ، ويحقق للناس غاية الحكم وهو المنفعة المستتيرة..

وانت تعلم ان قدرنا في الاردن أن نتحمل فوق طاقتنا ، ونصيبنا من الاعباء والمسؤوليات الجسام . ولكننا رضينا دائما بقضاء الله لأن الخير فيه فيما اختاره الله العلي القدير . ولقد واجهنا مسؤولياتنا دائما بعزم وحزم ، وبجراه في الحق ، وهامات مرفوعه لا تخشى الا خالفها جل وعلا .

وقد كنت يا أخي دائما معي ، في السراء والضراء ، والحلو والمر . وحيثما كنت ، وحيثما حللت ، ستيقي دائما معي ، عوناً على صروف الأيام وتقلباتها . حفظ الله اردننا عزيزاً متيناً ، حصيناً على أعدائه قوياً بأهلـه ، واقدر لك ولزملائك ما قدمتم من جهد مشكور واجتهاد

مبرور واقدر لك وفيك اخلاصك ، ومحبتي المتفانيك ، ومعالي مبرراتك ، نفسك وانت رفيق المسيره ما دامت الحياه .
ومع اطيب تمنياتي لك بموفقـور الصحة والسعادة ، اسأل الله في
يرعى الاردن ويهدينا جميعا لما فيه خير بلدنا ومستقبل اجيالنا وأمتنا .
انه ولي التوفيق .

أخوك

الحسين

٢٧ ربيع الثاني سنة ١٤١٩ هـ

الموافق ٢٠ آب سنة ١٩٩٨ ميلادية .

هكذا منه الأصل

نص التكليف الملكي السامي بتشكيل الوزارة

عزيزنا دولة الاخ الدكتور فايز الطراونه

تحية المحبة والثقة والتقدير وبعد،

نظراً لاستقالة حكومة الاخ الدكتور عبد السلام المجالي وقبولنا لاستقالة الحكومة فائناً نسجل له ونقدر فيه ما قدم وأعطى في خدمة الوطن المفدى عبر سيرة طويلة حافلة بالعباء وأخلاصة وخلقه وصدق أنتمائه . اننا نرى ان الظرف قد اقتضى والوقت قد حسان لتواصل المسيرة كوكبة جديده من فرسان الاردن وذواته وبناءاً عليه فائناً نكلفك بتشكيل الحكومة الجديدة متمنين لك التوفيق والنجاح بأذن الله.

أما اسباب اختيارنا لك فمن أميزها انك كنت يا دولة الاخ مثلاً يحتذى في اخلاصك وصدق انتمائك لوطنك وأخلاصك للعرش الهاشمي وما يمثله في وطننا العالي ويسعى لتحقيقه في جميع الظروف والاحوال، ولقد تابعك شاباً بافعاً في الديوان الملكي، بعد تخرجك من الجامعة الاردنية وتابعت بعد ذلك انجازك العلمي على مقاعد الدراسة واثت تكمل دراساتك العليا في الاقتصاد وامتلات نفسي رضا بما شهد لك من جميع رؤساء الوزارات والقياديين الذين عملت معهم ازاء نشاطك، وسعت عقلك واستعدادك الكبير للتعليم. وكنت في جميع المناصب العليا التي شغلتها والمهام الصعبة التي تولكتها رجل دولة، بكل ما في الكلمة من معنى، ولما اخترناك رئيساً لديواننا قبل اشهر معدوده، فقد كان حدسنا فيك صائباً، انك سرعان ما تنهيا لتحمل المسئوليات الكبيرة، التي يتطلبها منصب رئيس الوزراء.

وانكم لتعلمون ان الظرف الذي نمر به دقيق، ورغم قسوة التجارب التي مر بها بلدنا في الاسابيع الماضية، فقد تأكد لنا امر اساسي، وهو ان في هذا البلد الصامد المربط خيراً كثيراً، لا تطاله السبلة السوء ولا حسد الحاسدين، ولا تقلب الايام وصروفها، وقد اردت ان اضع السبلة الحميدة في الشفافية والوضوح وضرب المثل في اطلاع الشعب على تفاصيل مرضي، ونمن نريد من الحكومة والاجهزة التنفيذية كلها، ان تكون شفافة مع الشعب الاردني الصادق الوفي، الصامد الابي، فهو شعب يميز الصدق من الدجل، ويعرف الحقيقة من الباطل، ويميز الخبيث من الطيب، وهو شعب متعلم مثقف واع، وقادر على تحمل المسئوليه مهما تعاضمت وعلى مواجهة التحدي مهما كبر.

ولذلك يصبح الصدق في التعامل معه، والشفافية في اطلاعه على الحقائق اولاً باول واحدة من اهم واجبات الحكومة، ان على الوزراء جميعاً ان يقوموا بالالتزام بما يقسمون عليه، بأن يقوموا بالواجبات الموكولة اليهم بامانة، وهذا المنهاج السوي في تمثيل المجتمع المدني واعلاء بنيانه، يجب ان يصبح راسخاً كالطود في ممارساتنا، مهما صغرت او كبرت، والامين الذي يصدق اهله، يجدهم دائماً عوناً له، وظهرتاً لجهوده وريفاً لمساعدته، فيخف بذلك الحمل مهما ثقل، ويهون الخطب مهما كبر.

ولا بد ان تتميز قرارات الحكومة بالدقة والنزاهة والموضوعية، وان تستند الى الحقائق العلمية، والمعلومات والاحصاءات الدقيقة، ان دولة المؤسسات والقانون تستند في صرحها المثين على اساس العدل والنزاهة، فلا تميز بين مواطن وآخر، الا بالجهد النافع والخلق السوي، ولا تتحقق الطمأنينة والامن الا في ظل حكم ينصف المظلوم، ويقص من الظالم، ويتقوى على الاقوياء، ان خرجوا عن جادة الحق، قبل الضعفاء، والاجتماعات مهما كبرت وطال عليها الامد.

فانها تضعف وتتخلخل تحت مطارق التمييز . والمحسوبية . ومحاباة ذوي القربى . او المنتفعين .

ان المواطن الذي يدرك ان القرارات تؤخذ بموجب قواعد ثابتة . وتشريعات راسخة . سيجتهد ليكون جديراً بالمختم . بدلاً من ان يدق الابواب طالباً وبساطة او استثناءً . اسوة بفلان او بعلان . واذا طبقت القواعد على الجميع . وقُسرَت القرارات للمواطنين . وفتُح باب النقاش فيها مسؤوليه وموضوعيه وتوازن . فان الظمأنينه سوف تشجع بين الناس . ينصرفون الى اعمالهم . باقصى درجات السهمة والمضاء .

وامن المواطن في وطنه لا يتجزأ . وان قُمرث الموارد احياناً من توفيرها دفعة واحدة . وعليه . فان مشكلة الفقر يجب ان تحل باهتمام الحكومة وعنايتها القصوى . ان التحدي في رفع معدلات النمو . لتسابق الزيادة السنوية في السكان . كبير . ولكننا لا نستطيع ان نستكين لظاهرة الفقر . او نكتفي بحاربتها بطرق غير مباشرة . ان بث روح الظمأنينه لدى المواطن الفقير . صاحب الدخل المحدود . تتطلب ان تنهض الدولة بكل مؤسساتها لتأخذ بيده وتساعد . واي مسؤول ذلك الذي يستطيع ان يغمض له جفن او يطيب له فراش . وهو يعلم ان في منزل ما اسرة ضاوية لا تجد ما يطعمها . او ابا يعود الى اولاده . اخر النهار خالي الوفاض . او امّاً لا تستطيع ان تكسك رضيعها المخلول .

ان الابتكار في برامج مكافحة الفقر يجب ان يسود اعمالنا في الايام القادمة . ان على الدولة بقطاعيها العام والخاص ان تجد عماداً لن يقدر عليه . وان تنصف بالتدريب ووفق خطته مدروسة اصحاب الدخل المحدود . وان تسعى لتحسين نوعية الحياة لمن يعيشون في بيئات قاهرة من توفير الكرامة الانسانية للقائمين فيها . سواء كان ذلك في الياضية او في الخيم او في القرية او المدينة . ويجب ان توضع برامج دقيقة تعكسها موازناتنا . وارقامنا . وقاراتنا . حتى

يستشعر الفقراء والمعوزون انهم اعضاء كاملون في المجتمع . وحتى يكونوا رصيداً للمجتمع . لا عالة عليه .

وان اولويات الانفاق في الموازنه العامه القادمه . يجب ان تعكس الاهتمام الواضح في معالجة الفقر ومظاهره . ووضع استراتيجيه لاستئصاله من جذوره . وفي المدى القصير . فان الحكومة يجب ان تدعم صندوق المعونه الوطني . وصندوق التنمية والتشغيل . وتشجع الجمعيات الخيرية الاهليه والجمعيات التعاونيه لكي تصبح كلها وسائل متكامله لمكافحة الفقر عن طريق المساعده . والتأهيل . والمشروعات الصغيره الاسريه . وعلى الحكومة في هذا المجال ان تبحث عن الجنود الجهوليين . الذين يبذلون جهوداً مضنيه في الصحراء والريف . فتمد لهم يدها . لكي تدعم جهودهم الخيره الصامته . وتستفيد من خبراتهم . وتجعلهم نماذج تحذى من الشباب الراغبين في العمل والتطوع .

وفي الوقت الذي يحتاج فيه الوطن لآكرام المتفوقين . والاعتراف بجهودهم . فان الاخذ على يد اللامبالين . والمقصرين . واللاهين عن خدمه . يصبح امراً ضرورياً . ولقد سبق وذكر الشعب الاردني باوضح ما تكون عليه الكلمات . بامثله من حالات التقصير . الذي كاد لو لا لطف الله ورعايته ان يتحول الى كوارث . ان الموظف الذي يحسن يجب ان يحسن اليه . اما ذلك الذي يقصر في اداء الواجب . او يترفع عن خدمه المواطن . او اللاهي عن اداء واجبه بالخط والاشاعه . او الفاسد الذي يخون الامانه . فيجب ان يطبق عليه العقاب . وذلك بعد اجراء الخطوات المناسبه والضروريه . لتحديد مخالفه والعقوبه . ومنى استحققت فيجب ان تطبق بدقة متناهيه . فالعدل ليس في توزيع المقام . بل وفي تفسير المسالفين والمقصرين .

لقد آن الاوان ان نكسب عظام الشعارات جساماً . ونسبغ على الكلمات معانيها . وان نحول مقولاتنا وظموماتنا الى عمل واضح . يراه شعبنا . ويتلمسه . ويشعر انه يؤثر على حياته اليومية . وهذا يتطلب وضع برامج لمكافحة البطالة . ذلك الداء الذي ينخر في همة اسرنا . ويكدر عليها عيشها . لقد آن الاوان لكي ننظر الى رعييد الاردن الاساسيين من الرجال والنساء . الشباب والشباب . الموظفين والعمال . الخريجين والباحثين عن عمل . وان نوفر لهم فرص عمل حقيقية منتجة . لا ان نفتح لهم مجرد شواغر يملأونها . ان الاسرة الاردنية التي تعودت ان تحول تعبها ومدخراتها الى استثمار في الانسان وتعليمه وتدريبه . جديرة بان تكافئ على ذلك الجهد الخلاق . لا ان تعاقب بحرمان ابنائها من فرصة لا تملك . واهدار كرامتهم بالعطالة وعدم النفع . ان قلبي يتقطع على الام التي فرحت لما رزقها الله بمولود . لم تبخل عليه بالجهد والعرق والسمهر حتى يكبر وكم بسهرت الليل لثري طفلها يكبر ويجتاز الامتحان تلو الامتحان حتى يخرج من الجامعة . فينطلق بهداها الى الحياة من اوسع ابوابها . ان قلب الوالدين لينفطر جزعاً وخوفاً من المستقبل وهم يرونه لا يتحقق لوليدهم الذي افنوا زهرة عمرهم في تعليمه وتأديبه .

ولا يجوز ان نقبل ادارة لاقتصادنا توفر مئات الالاف من فرص العمل لغير الاردنيين . بينما يجلس ابناؤه عاطلين وفرائس للفراغ والاحباط واليأس . ان الحكومة مطالبة ان تعمل مع القطاع الخاص . وكل مؤسسات الدولة . بان تشجع الاستثمار . والمبادرة الفردية . وقيم العمل النافع . وانني اذعو الحكومة الى وضع برامج توعيه وتثقيف للتخلص من " ثقافة العيب " علماً باننا ورننا ديناً يحث على الايمان والعمل . ويدفعنا ان نشترى حبلاً ونحتطب خيراً من ان نجلس عاطلين غير منتجين . ان الفقر والبطالة هما البيئة التي تنزعج فيها بدور الجريمة . وهنالك نفر خارج حدودنا عن استثمار الكسب الحرام والاتجار بالمخدرات . دون وازع او ضمير . وهؤلاء يريدون

استخدام اراضيها معبراً . ويسعون الى اغراء شبابنا بالادمان . لقد صار لزاماً علينا ان نحمي ابنائنا من القوالب . بدعم برامج مكافحة الجريمة والاتجار بالمخدرات . وهذا يتطلب دعم الاجهزة الامنية ورفع مستوى كفاءة كوادرها وتزويدها بالاجهزة المتطورة . حتى تضع حداً للجريمة . ونحن لا نحمي انفسنا فحسب . بل علينا واجب تجاه اشقائنا في هذا المضمار . ويجب الا يتوقف الجهد عند مكافحة . بل يجب ان يتعداه الى احترام كرامة المسجونين والموقوفين . وتأمين اوضاع السجون . وتوفير فرص التأهيل والتدريب . حتى يخرجوا للحياة وهم متشوقون للعمل الصالح . ودخول المجتمع من جديد .

ولأننا نقف على بوابة القرن الحادي والعشرين . فاننا مطالبون ان نرقى باننتاجنا حتى يدخل اسواق الصالح بجلوته وقدرته على المنافسة . ولقد حصل عدد كبير من المنتجين في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات على اعتراف دولي بكفاءتهم . مما أهلهم للخروج الى العالم لكي يعملوا في ميدانه الارحب . ولذلك . فاننا مطالبون بالتركيز على النوع بدل الكم . وباختيار التكنولوجيا الحديثة لتصبح اداة ضيقة في ايدينا . بدلاً من نقلها نقلاً دون ان نتعلمها .

وحتى نصل الى هذه المراحل . فان اعداد الجيل القادر . والراغب في العمل بيديه . والواثق من قدرته . يقتضي منا اعادة النظر في اساليب التدريب والتأهيل . ولا بد لنا ان نتغلب على النواقص في بعض هؤلاء لا يقدرون بثمن . ولا بد لنا ان نتغلب على النواقص في بعض الخدمات المتطورة . حتى لا يسبقنا العالم . وبخاصة في مجال المعلوماتية . والاعلام الحديث . والاتصالات السلكية واللاسلكية . وانني واتق ان ابناء الاردن ليقادرون على تحقيق السبق في هذه المجالات . كما فعلوا في الطب والعلاج والدواء . لما وجدوا الرعاية والتشجيع . ان انفتاحنا على العالم لا يعني فقداننا لهويتنا الثقافية العربية الاسلامية . ولكننا لا يجوز ان نكون دعاة انغلاق

عن العالم ونحن ورثة دين حنيف، بحثنا ان نطلب العلم ولو في الصين وشجعنا على طلب العلم في جميع الفروع، ومجالات السعي الانساني .
ان الرصيد الاساسي، الذي مكفنا من مواجهة التحديات، ونحن نعيش دوماً في عين الزوايح، هو تماسكنا الداخلي، ووحدتنا الوطنية، ووقوفنا صفاً متراساً منيعاً، أمام الاعداء . وأمننا الداخلي مرتبط بأمننا الخارجي، ولا يجوز ان نتساهل في أي منهما . فالمجتمع المدني الذي لا يسمح بالثغرات، يجب ان يتكامل مع القوات المسلحة، والجهزة الامنية. ونحن عملنا على سنوات طويلة حتى قبض الله لنا من فضله مؤسسات تحفظ حدودنا، وتحسي جبهتنا الداخلية، ويستطيع المواطن ان ينام بفضل سهرها قرير العين هاتيهما، ولذلك، فإن الحكومة مطالبه بأن تضع حاجاتنا العسكرية والامنية ضمن أولوياتها في الرعاية والانفاق، حتى نستمر نرفع من مستواها وثقتها بوطنها وبانفسها، وتبقى الدرع الحصين له والسياح المنيع على الطامعين مستمرة ابدًا جيشاً للثورة العربية ورسالتها الخالدة ومثلها ومبادئها ومثلًا في الاستعداد والخلق والانضباط.

وعليتنا ان نعمل لبناء المجتمع الديمقراطي والمدني، وعلى الحكومة ان تتسم بسعة الصدر، والانفتاح على كل الاحزاب والتجمعات وتتفاعل معها، اخذاً وعطاءً وتتبادل معها النصيح والمشورة في شؤون الوطن وشجونه، ولا يجوز لنا ان نفاجي المواطنين بقرارات كسيرة، دون التمهيد الكافي، والتوعية بأهميتها، ودراسة جوانبها المختلفة. ونحن نريد ان تكون لغة الحوار الهادئ والهادف وسيلتنا الحضارية لتبادل الرأي على اجهزة الاعلام المختلفة، وغير الصحافه، واجهزة الكمبيوتر. ويجب ان تعطى القدوة الحسنة في ذلك، حتى تقطع على الذين يصرون على الاساءه للخرية خط الرجعه، وعلى المزاولدين على الوطن قرصة النيل من ثباته واستقراره.

ونحن بحمد الله نعتز بمجلس الامه . وبأجالاته . ونرى ان من واجب الحكومة ان تبقي خطوط الاتصال مع اللجان البرلمانية مفتوحة . اثناء انعقاد السدورات . او في فترات انفضاضه . فذلك اجدى وانفع . عند بحث التشريعات . والخوض في القضايا العامة الكبيرة .

اما سياستنا الخارجية . فانها واضحة الاسس . راسخة المعالم . نحن مع السلام منهجاً واستراتيجية . لانه هدف الامم الواعية . وطريقها نحو البناء والاعمار . ونحن سند لاشقائنا . نهب لنجدتهم . ونحفظ مصالحهم . وندافع عن حقوقهم . واشقائنا في فلسطين دمهم من دمنا . وخيرهم خيرنا . وما يسوءهم يسوءنا . وسنعمل مع قيادتهم التشريعية . حتى يعود الحق الفلسطيني لاهله . وتحقق لهم طموحاتهم وتطلعاتهم في الاستقلال وبناء الدولة على ترابهم الوطني . ونحن نرفض مبدأ استغلال الارض بالقوة . ونؤمن بالحوار منهجاً وطريقة تعامل . وبالدفاع عن الحقوق العربية ارتاً ومستقبلاً . هذه هي روح الثورة العربية الكبرى . التي تسري في دماننا . ولا نحيد عنها ابداً .

وستبقى خطوطنا مع الشقيق والصديق مفتوحة . لتتكامل جهودنا . على اسس الاحترام المتبادل . والمنفعة الصحيحة .

وانني بانتظار موافاتي باسماء من تنسبونهم من زملائكم الوزراء . لارجو لكم التوفيق والفلاح في خدمة بلدنا وشعبنا وامتنا .

اخوك
الحسين

نص الرسالة

التي رفعها إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم
دولة الدكتور فايز الطراونه إثر تكليفه بتأليف الوزارة

مولاي حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المفدى
حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

يأبى حذبكم علي ورعايتكم لي أن يعرف حدودا ، فقد
كرمتوني يا مولاي أبدا ودوما ، ويأتي تشريفكم لي ، وثقتكم بي ،
وسام شرف أحمله في القلب طوال العمر ، وأبد الدهر . وسأبقى مهما
فعلت قاصرا عن الوفاء ، وسأظل مهما سعيت عاجزا عن التقدير
والتعبير .

وانني يا مولاي لأتشرف بالامثال لارادتك السامية بالعمل في
ظلكم ، رئيسا لوزرائكم . وسيكون كتاب التكليف السامي الهادي
الذي أعمل به . وسيقى صاحب السمو الملكي الامير الحسن بن طلال
ولي عهدكم المرجع الذي نلجأ اليه ، طلبا للمشورة والتوجيه ، حتى
يستقيم العمل ، ونصح المسيرة . ومتى ما تم تشكيل طاقم الوزراء ،
وحظي بارادتك السامية ، فسوف نترجمه الى اجراءات
وخطوات ، قابلة للتنفيذ ، بدون تردد او وجل . وسنعمل يا سيدي

بهدي توجهاتكم بالاتصال بالمؤسسات الرسمية والمدنية ، المؤيد منها
والمعارض ، حتى نبقي قنوات الحوار معها مفتوحة ، نأخذ ونعطي ،
ونعمل وننجز ، ونقوم ونصوب ، حتى نقرب من حلم الحسين الكبير
في الاردن المنتج ، في الاردن الوطن ، في اردن العرب ، في اردن الدنيا
باسرها ، بلد الحسين ومقره ومصدر اشعاعه ومضائه .

ولن ندخر يا مولاي جهدا في الاصلاح ، وتقويم المسيرة .
وسوف نبني على انجازات من سبقونا ، ونعمل للمستقبل حتى تبقى
المسيرة والعملية الانمائية العمرانية الانسانية ، متحركة وثابة ، واثقة .
وسيطل الانسان - كما علمتنا - هو غايتنا الاولى والاخيرة . فلا
خير في وطن لا يستطيع الانسان فيه ان يمارس انسانيته بكل ابعادها .
ونسعى لتأكيد وترسيخ مبادئ الحرية والديمقراطية ، والعدل
والمساواة . وسوف نعزز مؤسسات المراجعة والتقويم ، وسنكون بأذن
الله جنودا للعدل ، والمساواة ، والحرية المسؤولة ، والكلمة الصادقة
الموضوعية .

وسوف نظل يا سيدي متصلين متواصلين مع مجلس الامة ، في
حالتي انعقاده وانفضاضه ، تعزيزا لتكامل السلطات ، بدون اختلاط في

أقاربها . وسوف نستمع لآرائهم ، ونلتزم حاجات الشعب وطموحاته من خلالهم .

وسوف نبني يا سيدي علاقات مثمرة فعالة مع جميع الأحزاب والتجمعات ، بدون تمييز أو محاباة ، فالأصل في عملنا هو الاتفاق والحوار وليس المواجهة ، أو المدابرة . فنحن جميعا ، حكومة ومؤسسات مدنية ، نعمل في بلد واحد ، وتحت راية هاشمية واحدة ، وبهدف واحد وهو بناء وطن الحسين ، قلب العروبة النابض .

وسيكون العدل يا مولاي رائدنا . ولن يعيب إنجازنا تمييز أو محاباة ، أو تفضيل بدون أسباب . وستكون قراراتنا بأذن الله شفافة واضحة الأسس ، نابعة من تشريعاتنا ومبادئنا وثوابتنا ، ولا يجوز أن يكون تصريح الأمور في الأردن غير ذلك . فالأردن وريث الثورة العربية الكبرى ، وممثل نهضتنا ، هو الموئل والسكن لكل مواطن على أرضه .

وسنسعى يا سيدي أن نعمل وفق أولويات نستقيها من كتاب التكليف السامي وسنعمل على ترجمة ذلك إلى خطط واضحة بالتشاور والحوار الدائمين مع مؤسساتنا الديمقراطية والمدنية ، ومع المواطنين في جميع المحافظات . وسيكون الفقر والبطالة شغلنا الشاغل ، وهما

الأكبر حتى نفتتح طاقات الأمل للفقراء ، بالعيش الكريم والعمل المنتج . وسنكون يا سيدي كما وجهتنا سندنا وظهيرنا لكل الجهود الخيرة في القطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية الخيرية والتعاونية ، من أجل مكافحة الفقر ، وسنعزز الموارد المخصصة لبرنامج الخدمة الاجتماعية ، من أجل خلق مشروعات أسرية تدعم دخول الأسر ، فنعيد إليها اعتزازها بكرامتها وبوطنها . وستكون الموازنة العامة انعكاسا أميناً لهذه الغايات النبيلة .

وسوف يجد الموظف المجتهد الأمين منا كل تقدير وتشجيع ، وسنأخذ بيد المقصّر حتى يبذل كل طاقته ، وسنأخذ على يد المسئ حتى يعود إلى ثوابه ، ويتقني الله في وطنه ومواطنيه . إن المواطن الأردني ، الذي يرى في الهاشميين عنواناً للمروءة والشهامة والتواضع ، يجب أن يتوقع من الموظف العام كل استجابة لحاجاته ، ورغبة في إنجاز معاملاته ، بفاعلية وتراحم .

ولسوف نبذل يا سيدي أقصى الجهود لكي نعد الأردن لدخول القرن القادم بكل تحدياته . وسيكون رائدنا في ذلك فهمكم العميق لمعنى العلم والتكنولوجيا ، والتعامل مع العالم ، دون اجحاف بارادتنا

وثقافتنا وهويتنا . وسيكون نائبكم ، وقرة عينكم ، الرمز الذي نرنو اليه في بعد النظر وفهم النماء والانتماء كعملية مستمرة دائمة . وسوف نبذل كل الجهود مع القطاع الخاص ومؤسساته لكي يكون انتاجنا من السلع والخدمات ، قادرا على دخول اسواق العالم كلها ، ومنافسا قويا في التسوق وفي السعر . وسوف نبذل كل جهد مستطاع لكي يكون قطاع المواصلات والاتصالات والمعلوماتية ، والحوسبة ، على اعلى درجات الفعالية والانتاجية .

ان عنوان الامن الشامل هو الهاجس الذي يجب ان يبقى حيا نابضا في القرارات والاجراءات الحكوميه . وسيكون لقواتنا المسلحة ، واجهزتنا الامنيه ، كل دعم وتعاون حتى تجدد اجهزتها ، وترفع من مستوى تدريبها وجاهزيتها ، وتبقى في احسن حالات الاستعداد للذود عن وطن الحسين وحدوده ، وتحميه في الداخل والخارج . وسنأخذ بكل توجهاتكم من أجل مكافحة الجريمة ، وتحسين السجون والمرافق الملحقة بها ، والحفاظ على كرامة المواطن وأمنه تحت كل الظروف والاعتبارات .

١٤٠٠/١٢/٢٥

هكذا منه الأصل

تحت إشراف رئاسة الوزراء

طبع في المطابع العسكرية
توزيع من قبل وزارة المالية